مختصا به تعالى هل لزم خلاف المفروض في خلاف المفروض محض وما يستلزم المحض فهو محال
فالتقديران محالان واذا كانا التقديران كالذين هما يقتضيان الاختصاص بهذا الاختصاص
محالين كالاستلزامهما خلاف المفروض فقد لزم ثبوت غير الاختصاص بهذا الاختصاص
وهو المطلوب قوله وهو ظاهر لان اختصاصه به تعالى فرع الاختصاص به تعالى بانه
لا يوجد الا مختصا به تعالى فبناء طريق يوجد اختصاصا بالاختصاص به تعالى قوله
فبين المعنيين تلازم وهذا العقد ركاف في التاكيد الظاهر من قوله وهذا العقد ركاف في التاكيد
انما اعتبر المؤكد والمؤكد بين المعنيين لتلازمهما وليت شعري انه اذا ثبت بين المعنيين
تلازم فلو لم يعتبر كون احد المعنيين مؤكدا للاخر باعتبار ما يلزم للمعنى الاخر او باعتبار
ما يلزم لمعناه او بكلا الاعتبارين بان يكون تاكيدا اختصاصه المحمود به تعالى من
بالاختصاص المحمود به تعالى او باعتبار ما يلزم لاختصاص المحمود بالاختصاص به تعالى من
اختصاص المحمود به تعالى او بكلا الاعتبارين على ان يكون المؤكد والمؤكد اثنين من التاكيد
باحد هذا الاعتبار يصح الى غير المؤكد فيكون اقوى فدفع للاعتراض كما لا يخفى ويمكن
ايضا ان يعتبر ابتداء تاكيد وعين اختصاص المحمود بالاختصاص به تعالى للازم الاختصاص
به تعالى او تاكيد لازم الاختصاص المحمود بالاختصاص به تعالى لغيره اختصاص المحمود به تعالى فتامل
ولا تغفل فان اللازم ايضا مفاد ومستفاد قوله هي الاشارة الى الاعتراض بالعجز
وطريق الاشارة ان بقاء المدح يقتضي العجز عن اداء الحمد كما ينبغي الا ترى ان لو اثنى
شخص هش انعام منعم على ما ينبغي لا يبقى له لذكر منة ولعل تفسير اخر غير ممنوع باجر
غير ممنوع من هذا الوادي بان يكون غير ممنوع بمعنى اجر غير ممنوع فيه الى لا يبقى فيه شيء
ناشيء عن العلم وحين عدم بقاء المدح في الاخير من جهة الولي كناية عن عدم انقطاع

الاخر

الاجر وكذا من هذا الوادي قول زبير فضل الجواد على الخيل النضار فلا يعطى بذكر ممنونا فلا تر
الا اذا ثبت كونه معنى النقض حقيقة قوله كما ينبغي السيد الشريف آه حيث قال ولا يخفى عليكم انه
اذا كان نفس الحمد والشكر من المنعم ايضا لم يكن لاحد الاتيان بهما على التمام والكمال لاستلزام
تسلسل الافعال الى ما لا نهاية له قوله وفيه مناقشة لانه يجوز آه كيف يجوز ان يتعلق حمد
واحد بنفسه والمحمود عليه لكونه باعثا على الحمد مقدم على الحمد فلو تعلق الحمد فلو تعلق الحمد بنفسه
للزم تقدم الشيء على نفسه وايضا مقتضى تعريف الحمد بالوصف بالجميل على الجميل الاختياري او بالوصف
بالجميل على انه يكون المحمود به وعليه صفاتيين وايضا العقوم مقتضى تعريف الحمد بالوصف بالجميل
على الجميل الاختياري او بالوصف بالجميل على انه يكون الباء سببية انه يكون المحمود به والمحمود عليه
متغايرين وايضا العقوم حين ما ضبطوه مقوما لاركان الحمد وشروطه ذكروا المحمود به والمحمود
عليه فلو كانا واحدا يلزم انتفاء المقدار فليتامل فيما لم يكن عنه الجواب قوله اما اصلية
الاشتقاق آه كونها اصلية الاشتقاق وكونها هو شبيهة بعيدة تا الارادة اما بعد الاولى فلان
مشي على المذهب المرجوح والمحوج الى طريق الاستخدام لان الثابت في المتن معنى المنة و
الاشتقاق حالا للفظ واما بعد الثاني فلانه غير متبادر والمحوج الى حذف المضاف و
الاستخدام ايضا او حذف مضاف الا بد من الاستخدام وهو المحوج اياه تكون المعنى بعض
معنى باب من على فالظاهر ان يكون كلمة من صلة الاخذ والمعنى اياه معنى المنة الثابت
لم نقل ما هو فوز من من عليه ولا اعتبار عليه كما لا يخفى اللاه يقال لا يحصل حمد كما سيتم الى
وجه الاشكال لكنها غير ملتزمة لانه شهرة السقاه تقع عن الاشارة الى وجه الاشكال مع ان تلك
الاشارة على ظاهر الكلام خفية قوله الحال من عليه انما عتبر حذف المضاف لان المنة
مصدر والمصدر لا يصلح ان يكون فاعل الفعل بل من باب وليت شعري لم يعتبر المضاف المحذوف